

ورقة عمل حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة

تعرض ورقة العمل هذه، بشكل مركز الى أبرز مميزات الوضع الاقصادى والاجتماعى الراهن . وخاصة منها التغلغل الاقصادى الامريكى ، وذلك بعد تسجيل حصيلة "المسلسل الديموقراطى" في أهم القطاعات الاقتصادية والمعيشية. أما عن التحليل المفصل لاستراتيجية التبعية في ظل الاستعمار الجديد ، وضرورة تبلور الطبقة الاقطاعية الرأسمالية، فيمكن الاستناد الى الدراسات التي صدرت في الجريدة، وكذا الى فصول مشروع الارضية التوجيهية المتعلقة بهذا الموضوع .

(١) حصيلة "المسلسل الديموقراطى" على الصعيدين الاقصادى والاجتماعى .

بدون الدخول في تفاصيل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، يمكن تسجيل مجموعة من الاوضاع من باب الاشارة السريعة .

فبالنسبة للحالة الاقتصادية العامة، يمكن القول بأنها بلغت أقصى مرحلة الخطر . فبالاضافة الى الكساد الاقصادى واقفال العديد من المصانع ، وانخفاض الحركة التجارية بسبب ضعف القدرة الشرائية الوطنية، هناك التضخم المالى الرهيب الذى فاق نسبة ١٨٠٪ وهو الرقم الرسمى الذى يعتمد على الاحصائيات المتعلقة باسعار المواد الغذائية والكماليات في نفس الوقت ، الشيء الذى يشوه الصورة الحقيقية لتوتيرة غلاء المعيشة .

— وبالنسبة للديون الخارجية، فانها بلغت ارقاما مذهلة، لدرجة أن المغرب أصبح تحت رحمة الدول الاجنبية بشكل يذكرنا بعهد السلطان عبد العزيز، حين رهن البلاد للخارج . وقد بلغت قيمة القروض من نهاية فبراير الى نهاية أبريل ١٩٨١، فقط ١٣٢٢٧ مليار دولار، كان مصدرها أساسا من البنك الدولى . أما مجموع الديون الخارجية، فقد تجاوزت ٤٠ مليار درهم، أى ما يقارب نصف المنتج الداخلى الخام، كما أنها تجاوزت تمويل ميزانية التجهيز لعام ١٩٨١، لتساهم في ميزانية التسيير . وبالرغم من هذه المديونية العالية المستوى والخطيرة العواقب، فان فائض الميزانية الذى كان مرتقبا بالنسبة لسنة ١٩٨١، قد تحول الى عجز يبلغ ٢٢٥٠ مليون درهم، أى ما يفوق ٠/٨٦ . بالنسبة لسنة ١٩٨٠ . ومن هنا، فان معظم المشاريع المسجلة في ميزانية ١٩٨٢، محكوم عليها مسبقا بالبقاء حبرا على ورق .

ان "مساعدة خارجية" بهذا الحجم ، لا تتم دون مقابل ، فمن المعروف أن القروض التي خصصها صندوق النقد الدولي للحكومة المغربية ، كانت مرفقة بشروط لم يعد يكتنفها الغموض ، بما أنها طبقت في بلدان أخرى كمصر وزاير . وهذه الشروط هي : "حقيقة" الاسعار بحذف صندوق الموازنة ، تخفيض الاستهلاك ، تخفيض المصاريف الاجتماعية ، تحرير المبادلات التجارية ، تخفيض قيمة العملة ...

وباختصار ، فإن ما يميز السياسة الاقتصادية للدولة اليوم - ان كانت هناك سياسة حقا - هو المزيد من الارتقاء في احضان الرأسمال الاجنبي ، وعدم قدرة النظام على التحكم في الاوضاع الاقتصادية لا من حيث الاستثمار ولا من حيث التسيير .

- وفي ميدان التشغيل ، هناك تزايد مستمر في عدد العاطلين ، الذي أصبح يناهز مليونين ونصف مليون عاطل ، عدد منهم من حاملي الاجازة الجامعية أو شهادة البكالوريا ، الذين لم يجدوا مقاعد في الكليات ، والتلاميذ الذين طردوا من المدارس وحرموا من متابعة دراستهم . ومن المتوقع أن ترتفع نسبة العاطلين هذه السنة ، لتصل الى ثلاثة ملايين بسبب تراكم الازمة والجفاف والهجرة الى المدن والطرده الجماعي من المدارس وتسريح العمال . وأغلب ضحايا هذه البطالة من الشباب ، حيث ان نصف الشباب المتراوح عمرهم ما بين ٢٠ و ٢٤ سنة ، يوجدون في بطالة تامة ، دون الحديث عن البطالة المقنعة البالغة الانتشار . لقد ولت سنوات الهجرة الى الخارج ، وتوقف الاستثمار بينما عدد السكان في تزايد مستمر ، بحيث أن ٣٠٪ من العاملين يعملون ١٧٪ من السكان ، وفي الدار البيضاء ، هناك ستة مائة ألف شخص فقط ، يشتغلون ويعيلون ثلاثة ملايين نسمة .

ومن المفيد الاشارة الى مجموعة أخرى من الحقائق المتصلة بواقع التشغيل ، فالسكان المؤهلون للشغل ، يشكلون ٥٠٪ من مجموع السكان (دون الاخذ بعين الاعتبار الاطفال الذين يشتغلون في الحقول والصناعة التقليدية والبيوت) منهم ٨٩١٠٠٠٠ عاطلا رسميا حسب احصائيات الدولة (لا يحصلون على أى تعويض نظرا لانعدام صندوق للبطالة) و٤ ملايين في المدن والبوادي لا يشتغلون بشكل دائم أو موجودين في حالة بطالة مقنعة . وبذلك تشمل البطالة وسوء التشغيل بصفة عامة ما بين ٥ و ٦ ملايين على اقل تقدير ، أى أكثر من نصف السكان المؤهلين للشغل . ومن المنتظر أن يزداد عدد العاطلين بمليون اضافي سنة ١٩٨٥ ، حسب التوقعات الرسمية .

أما من ناحية ظروف الشغل ، فتكفي الاشارة الى مظاهر الاستغلال الاتية :

- الطرد والتسريح دون سابق انذار وبدون تعويض .

- استغلال النساء والاطفال بشكل فاحش .

- منح اجور دون الحد الادنى .

- التراجع عن الاوافق الجماعية والاكثفاء بالتعاقد الفردى .

- طرد المصابين بحوادث الشغل .

- عدم ترسيم العمال ولو بعد عشر سنوات من الاقدمية .

- عدم تعويض المرضى الا بعد فترة طويلة ، فضلا عن هزلة هذا التعويض .

- عدم استفادة القسم الاعظم من العمال والمستخدمين وحتى الموظفين من الضمان

الاجتماعي وصندوق التقاعد بدعوى أنهم غير مرسمين .

✳ أما عن حالة الاجور، فان ٠/٧٠ من العاملين يتقاضون أقل من ٦٢٠ درهما شهريا، وفي غالب الاحيان نجدهم يعيلون أسرا تتكون من خمسة الى سبعة أفراد. ومن ضمن ٥١٠ ألف عامل في القطاع الصناعي، يتقاضى الثلث منهم أقل من ٥٠٠ درهما شهريا، بحيث يتوجب على أجير يتقاضى ٥٠٠ درهم في الشهر، ما يعادل ثمانين سنتا من التوفير لشراء جلاب، وثمانين سنة لشراء دراجة نارية، وقرنا ونصف لشراء جهاز تلفزيون. فمصاريق الاستهلاك الغذائي تمتص لوحدها ازيد من ٠/٦٠ من مدخوله الشهري. وهذا ما يبين أن قرار الزيادة في الاسعار، هو في الحقيقة قرار تفجير واستنزاف، يضاف الى وسائل التفجير الاخرى، كالضرائب والمضاربات العقارية وغيرها.

✳ أما المداخيل الزراعية، التي لم تتغير من ١٩٧١ الى ١٩٧٨، فانها عرفت تدهورا مريعا نتيجة جفاف هذه السنة الذي عمق فقر وبؤس اوسع الجماهير الفلاحية، والذي استفاد منه كبار الملاكين، حيث استغلوا ظروف الازمة لتوسيع اراضيهم ومضاعفة استغلال صغار الفلاحين الذين نزح عدد هائل منهم نحو المدن بعدما فقدوا ما تبقى لهم من ماشية. وقد سجلت هجرة سكان البادية الى المدن هذه السنة رقما قياسيا، ويبدو أن النظام يعتبر هذه الهجرة تهديدا "لامن" المدن، وهو اليوم يتحدث عن "سنة البادية" في حين أن تمركز الملكية الزراعية يتزايد يوما عن يوم، بل ان "مناظرة مراكش" كانت بمثابة اداة للملكية الصغيرة، وتشريعا لتتهجير الفلاحين بدل تثبيتهم في البوادي كما يراد من "سنة البادية".

✳ وفيما يخص السكن، فحدث ولا حرج، فهو واقع يعكس بكل وضوح ما تعاني منه بلادنا من مضاربات عقارية لا حدود لها، حققت لكمشة من المستغلين والسماسة ارباحا خيالية تعد بالملايير على حساب الجماهير. وقد أصبحت مشكلة السكن تشكل عقدة نفسية عند المواطنين، بل ان التصميم الجديد، ١٩٨١ - ١٩٨٥، قد وضع قانونا جديدا للاستثمارات العقارية يعفي أصحاب البناء من الضريبة الحضرية والضريبة على الارباح المهنية، ومن حقوق التسجيل، الخ. ٠٠٠. ويمنح بذلك أكبر الفرص لاستغلال المكترين، ويعد تراجعا حتى عن الاجراءات التمويهية المتخذة في شهر يونيو ١٩٨٠. ورغم مرور ٢٥ سنة على الاستقلال الشكلي للمغرب، فان مدن القصدير ما زالت منتشرة في كل المدن المغربية، والنظام عاجز عن القضاء عليها، بل ما تزال في توسع مستمر، ويكفي أن نذكر أن ربع سكان الدار البيضاء يعيشون في مدن القصدير هذه، حي كانت انتفاضة ٢٠ يونيو أكثر عنفا واتساعا.

✳ وفي مجال الخدمات الصحية، فان الوضعية قد وصلت الى مرتبة أدنى حتى من المستويات المعروفة في أكثر الدول فقرا من بين دول العالم الثالث، فهناك نقص مذهل في عدد المستشفيات والتجهيزات الصحية، وخاصة في البوادي حيث يوجد في عديد من المناطق طبيب واحد لمائة ألف شخص. وقد انخفضت مصاريق الصحة العمومية تدريجيا منذ سنة ١٩٦٥، حيث لم تعد تمثل سوى ٠/٤٤ من مصاريق التسيير لميزانية ١٩٨١.

✳ وفيما يتعلق بحالة التعليم، فان هناك ما يزيد عن مليونين من الاطفال في سن التمدرس لا يجدون مقاعد للدراسة. وبالارقام، فان حوالي ٠/٣٦ من التلاميذ يطردون سنويا من التعليم، وسوف تصل هذه النسبة الى ٠/٥٠ لسببين رئيسيين: الانعدام الكلي للبنيات

المدرسية والتجهيزات ، وانخفاض نسبة النجاح في كل المستويات الدراسية من الابتدائي الى الجامعي ، فقد كانت نسبة النجاح في البكالوريا هذه السنة ٠/١٤ فقط ، أما الباقي فسيلتحق بمدرسة "المشاغبين" بالشارع .

وستعرف هذه السنة كارثة أخرى في ميدان التعليم ، نتيجة القرار الذي أعلن عنه رئيس النظام الحاكم ، والقاضي بالغاء المنحة الدراسية على الطلبة ، وهذا القرار وارد أيضا في توجيهات البنك الدولي في اطار تقليص المصاريف الاجتماعية. اننا في هذا الميدان أيضا ، نتجه نحو "حقيقة التعليم" .

✻ وإذا كانت كل هذه القطاعات قد وصلت هذا المستوى من الانحطاط والتدهور ، فان قطاع الادارة العمومية قد تأثر أكثر ، وأصبح قطاعا مشلولا منحللا ، وميدانا للنهب والتبذير والسراقات والفضائح ، وتجميد الاطر الصالحة أو تهмиشها .

٢) الاقتصاد المغربي في احضان امريكا :

لقد كان قرار ٢٨ ماي ١٩٨١ ، القاضي بالغاء صندوق الموازنة ومن ثمة الزيادة الصاروخية في أسعار المواد الاستهلاكية الاساسية ، بمثابة التبنّي العلني لسياسة الاستنزاف من طرف الدولة وتكريسا لامر واقع ، سميناه بالحرب الطبقيّة . وهذا المصطلح يلخص لنا الطبيعة الطفيلية للطبقة الاقطاعية الرأسمالية كطبقة ذات تقاليد غير انتاجية تعمقت خلال السنوات الاخيرة خاصة من خلال :

- النشاط العقارى والمضاربات .
- الاستفادة من ظروف الازمة .
- الرشوة والاستغلال الادارى .

هذه هي المصادر الرئيسية لثراء الطبقة المسيطرة التي تهتم بالحفاظ على الوضع الاقتصادي القائم ، وليس بالعمل على تطوير الانتاج ولا حتى الربح الرأسمالي ، مما يوءدى الى المزيد من الفوضى الاقتصادية وتبديد قوى الانتاج الطبيعية والبشرية بشكل لم يسبق له مثيل . وقد أدركت الدوائر الامبريالية (الامريكية بالخصوص) خطورة استمرار هذا "الافراغ الاقتصادي" ، فبادرت ، على غرار ما قامت به في مصر ، الى تثبيت قواعد الاقتصادية بموازاة القواعد العسكرية وخاصة منذ تغيير الحكم في فرنسا . وقد تجسد هذا الانفتاح التبعي على امريكا في قانون الاستثمارات الصناعية الجديد الذى يعد نموذجا لمراجعة قوانين الاستثمارات الاخرى (السياحة ، المعادن ، الصيد البحرى) ونهاية لعهد "المغربة" حيث يتضمن بالخصوص :

- حذف كل الشروط المتعلقة بمغربية الراسمال .
- توسيع مجال الاستثمارات الاجنبية وضمان اوتوماتيكية تحويل الراسمال والارباح لصالح المستثمر الاجنبى .

- ادخال تشجيعات مباشرة فيما يخص شراء الاراضي الصناعية ومنح التشغيل .
وتضاف الى كل هذا مجموعة من التدابير الخاصة بمرونة مراقبة الصرف ومراجعة نظام

الجمارك وبنود تأمين التصدير والنظام الضريبي الخ... في اتجاه تقوية محور الرباط- واشنطن اقتصاديا وتجاريا وعسكريا في نفس الوقت. ان النظام المغربي، اذ يرى في هذا الانفتاح الاقتصادي " بابا للنجاة، فهو يراهن على الخيارات التقنوقراطية داخل الدولة، وعلى امكانية تحريك البورجوازية المغربية اقتصاديا بتقوية ارتباطها بالراسمال الدولي.

وفي هذا السياق، يطلع علينا النظام المغربي في المدة الاخيرة، بحديث ديماغوجي يدور حول التنمية الاقتصادية وامكانية تحقيق انفراج اقتصادي هائل من بين وظائفه " تعزيز الدفاع الوطني" في نفس الوقت الذي يوحي هذا الحديث بان تسوية القضية الوطنية شرط ضروري لتحقيق " الاقلاع الاقتصادي". وبغض النظر عن هذا التناقض وعن عجز الاقطاعية الرأسمالية عن صيانة الوحدة الترابية تاريخيا وحاليا، فان حظوظ قيام تنمية رأسمالية في ظل نفس الاختيارات "الانمائية" المعززة باضافة أمريكية... منعدمة تماما، على عكس نمط التطور الرأسمالي بأمريكا اللاتينية مثلا، ذلك لان البورجوازية المغربية هي طبقة اجتماعية تابعة لانها لا تمثل وحدة خاصة تحدد نفسها بنوع معين من التناقضات مع الرأسمال الاجنبي، وباستقلال ذاتي نسبي على الصعيدين الايديولوجي والسياسي، هذا في نفس الوقت الذي قطعت فيه صيرورة اندماج "البورجوازية الوطنية" ضمن اوضاع الكومبرادور اشواطا بعيدة طوال "مسلسل التحرير والديموقراطية". ولعله من اللازم التذكير بان النظام يعيش في مازق اقتصادي طويل الامد، لن تنفع معه الاعلانات والوعود الديماغوجية أو سياسة المناظرات (وأخرها مناظرة الدار البيضاء). انه لا يملك امكانيات مواجهة المشاكل المزمنة التي أنتجتها سياسته اللاشعبية ووضعت بلادنا على مشارف الكارثة... فبالاحرى امكانيات التطوير الاقتصادي، بل هو يجتهد في تطوير اساليب القهر السياسي والاجتماعي، واساليب الاستفادة من الازمة نفسها.

ان انهيار الرأسمال الأمريكية والسعودية والخليجية، مهما كان حجمها، عاجز عن محو المظاهر البارزة التي أصبحت تميز الوضع الاجتماعي الراهن، أي مظاهر الاستنزاف والتفجير المتزايدين، وبوادر المجاعة والتشريد الجماعي، بل ان النظام يجد صعوبة حتى في الحفاظ على مستوى عيش الطبقات المتوسطة وموظفي الدولة نفسها، فالمشاريع التي يهتم بها لا تخدم غير وظيفتين:

— الحفاظ على الأنشطة التصديرية التي يتحكم فيها الرأسمال الاجنبي، وتستفيد منها الفئات العليا من البورجوازية والادارة.

— تأطير جماهير العاطلين والشباب والمهاجرين من البادية تأطيرا اداريا وبوليسيا من خلال مضاعفة العملات، وهي ظاهرة تمس بالخصوص مدينة الدار البيضاء كمقر رئيسي للنشاط التجاري والمالي الخ...

وهكذا فان استمرار تعمق الفوارق الطبقيية في ظل النظام الحالي شيء مؤكد، ويضع المطالب الاقتصادية على رأس كل تحرك جماهيري، ولا سيما ثلاثة مطالب حيوية هي:

— إيقاف مسلسل الاستنزاف والتشريد.

— تحقيق الاصلاح الزراعي والاستجابة لحاجيات الفلاحين الفقراء والمعدمين.

— الحق في التعليم على كل المستويات، والحق في العلاج.

وهذه المطالب مطروحة للتعبئة الشعبية في اطار توجهنا الاستراتيجي على الصعيد الوطني والمتمثل في تصفية كافة قواعد السيطرة الامبريالية في بلادنا.